

تعقيب

د. ضياء الدين زاهر

أبدأ مداخلتى بتهنئة مركز البحوث والدراسات السياسية لاهتمامه بالموضوع الحيوى الذى هو محور عمل هذه الندوة ، أعنى « اقترابات البحث العلمى فى العلوم الاجتماعية ، وأشكر الأستاذة الدكتورة « نازلى معوض » على رئاستها لهذه الجلسة . كما أود بكل صدق أن أهنيء الأساتذة الدكاترة المؤلفين على أوراقهم القيمة التى استفدت منها كثيرا ، والتى تمثل محاولات نقدية جادة يفتقر إليها ميدان المنهجية فى العلم الاجتماعى بعامة ومجال الاقتراب النسقى خاصة . حيث يسود الأخير أدبيات وصفية اقناعية ، مع غياب ملحوظ للأدبيات التقويمية النقدية .

وأود أن أوضح ان تعقيبى سينقسم الى شقين الأول يناقش ملاحظات عامة عكستها الأوراق الثلاثة بدرجات متفاوتة ، والثانى يركز على ملاحظات أكثر تحديدا داخل كل ورقة على حدة ، ونهى تعقيبنا بمحاولة رسم ملامح تصور لاستخدام أفضل لاقتراب النظم فى العلم الاجتماعى فى مصر .

أولا - الملاحظات العامة : كشفت الأوراق ، بدرجة أو بأخرى ، عن عدد من الافتراضات أو القناعات المشكوك فيها والشائعة فى استخدام اقتراب النظم والتى من المهم التصدى لتفنيدها ، وفى مقدمتها الافتراض بأن :

(١) **اقتراب النظم يستند الى نظرية شاملة :** المؤكد انه لا يوجد بناء

معرفة متكامل متميز ، جامع مانع ، مقبول من الجميع وواضح بشكل جلي يمكن أن نطلق عليه اسم نظرية النظم (الانساق) ، رغم ان هناك جوانب نظرية للتفكير النظمي ، قدمها برتا لانفي ثم طورها بشكل جذري أكوف واشبي ، وبولدنغ ، وأبوبورت ، ولانجا ، وكريميانسكي ، وسميرنوف وغيرهم ، حيث أصبحت كل رؤية نظرية عامة ليس الا مستوى معين من البناء النظري الموضوع لبعض النماذج ، ويقع هذا المستوى موقعا متوسطا بين البنى المفرطة في العمومية والتي تقدمها علوم الرياضة البحتة والنظريات الخاصة لبعض النظم الخاصة ، لذا ، فنحن نحذر من هذا الادعاء الذي جاء في بعض الأوراق بطريقة سافرة أو ضمنية ، وفي أدبيات كثيرة سابقة ، بأن للنظم نظرية شاملة أو انها نوع من العلم الأعظم أو انها اطار نهائي للتنبؤ ، فهي ليست أكثر من منهجية للعمل أو استراتيجية فكرية تزودنا بأدوات مفاهيمية تساعد على التعامل مع المشكلات والمواقف المتعددة ، بما يضمن اثاره العديد من التساؤلات المفيدة ، واطاحة اجابات عديدة لها .

(٢) تحليل النظم هو اقتراب النظم : هذا غير صحيح ، وقد ورد في كل الأوراق ، فالتفكير النظمي فروع عدة يمكن تعقب نشأتها ، وقد تكون مستقلة وقد تكون متداخلة سواء نظريا أو مفاهيميا ، أو في ميدان التطبيق والممارسة الميدانية . ويحدد ثقافات المنهجيين الفروع والمناهج الأساسية لاقتراب النظم في : النظرية العامة للنظم (بشكلاها المتطور والكلاسيكي) ، والسيبرناطيقا ، والشمولية (الكلية) ، وبحوث العمليات ، وتحليل النظم ، وتصميم النظم ، ونظرية المعلومات ، وهندسة النظم ، وتحليل المخرجات ، والبرمجة الرياضية ، وعلم الحسابات الآلية وعليه ، فان تحليل النظم ليس أكثر من فرع تحليلي ضمن اقتراب النظم . وهو معنى بالتمكين من الوصول الى قرارات أو اختيارات أفضل بشأن المستقبل .

(٣) اقتراب النظم مرادف للبنائية الوظيفية : هذا ادعاء باطل شكلا وموضوعيا ، فنظرية الانساق الاجتماعية ، في الطرح الجديد لها ، عند

ميرتون وبارسونز خاصة ، جاءت بعد التطور النسقي (١٩٥١ في حين نشأة النسق ١٩٢٨ على يد برتا لانفي) فنظرية العمل الاجتماعي عند بارسونز لم تظهر الا بعد أن خضبها برؤيته الاجتماعية المحددة ، في حين ان اقتراب النظم (أو النسق) ونظريته العامة خالين تماما من أى توجه اجتماعى ، وانها تكتسيه فقط من مجالات تطبيقها . لذا فهي تطبق فى الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا وبولندا بحماس شديد يكاد يفوق مثيله فى الغرب الصناعى . بل ان هناك تطبيقات لاقتراب النظم فى علم الاجتماع فى مجالات تحليل المجموعات الصغيرة (بودرين ١٩٦٩) وأخرى لدراسة مشكلة القيم (بويوفا) ٥٥٥ الخ ، استنادا الى ان التحليل العميق للانساق يكشف عن انها ليست بالضرورة كلها أنساقا وظيفية ، فهي تتنوع حسب المبادئ التنظيمية وطبقا لتعقد التنظيم الاجتماعى والانسانى . ومن ناحية أخرى نجد ان البنائية الوظيفية الجديدة تتخذ النسق (الوظيفى) اطارا تصوريا له محتوى اجتماعى محدد يقوم على فكرتى التساند والتوازن . وقد أسهمت هذه الطبيعة المفترضة لنظرية الانساق ولاقتراب الانساق الى دراسة جوانبه يستحيل على البنائية الوظيفية دراستها دون املاء توجه اجتماعى ما ، كقضايا التغيير البيئى والاجتماعى (راجع بيرين فى كتابه عن النظم الاجتماعية) وقضايا التحول والتغيير فى سلوك الانسان ، والتطور والانهياء ودراسة كافة أنواع المؤثرات البيئية .

(٤) اقتراب النظم هو العصا السحرية لحل كل المشكلات أو « حصان

طراودة » للعلم الاجتماعى : وهذا وهم خطير قائم على فهم خاطئ لقدرات وامكانات اقتراب النظم ، وفهم أكثر خطأ لطبيعة الظواهر والمشكلات الاجتماعية ، فقد يصلح هذا الاقتراب مع مشكلات معينة وهناك فئات أخرى من المشكلات التنظيمية لا تخضع لطرق النظم أو بمعنى آخر ينبغى تعديل هذه الطرق أو تكاملها مع مناهج واقترابات أخرى للتعامل معها .

ثانيا - الملاحظات التفصيلية :

وسوف نناقش هنا كل ورقة على حدة ونظل هذه المناقشة من وجهة نظرنا قابلة للحوار ، ولنبدأ حسب ترتيب العرض :

(١) اقتراب تحليل النظم فى علم السياسة :

عرضت الدراسة فى اقتدار أحد نماذج التحليل النسقى لدى واحد من أكثر السياسيين شهرة وهو « ايستون » ، وحقيفة كنت أتوع قبل قراءة الدراسة أن تعالج الأدبيات المتصلة باستخدام اقتراب النظم فى علم السياسة ، كما هو عنوانها ، من وجهة نظر نقدية لكى تساعدنا على ازالة الغموض عن هذا الاقتراب ، نظريا ومفاهيميا وتطبيقيا ، وتوضح الامكانات المتاحة امامنا للاستفادة من التراكم العلمى فى التجربة الغربية (الرأسمالية والاشتراكية معا) فى استخدام هذا الاقتراب بغية تطوير استخدامه فى بحوثنا ودراساتنا السياسية والاجتماعية . وبدون انتقاص من قيمة هذا العمل العلمى الجاد ، كنت أود تعميق أوجه الاستفادة من نموذج ايستون ، ولا سيما وانه قديم نسبيا ، بشكل أكثر وضوحا وأن تتخذ كمنطلق لفهم أوسع لأساسيات اقتراب النظم السياسية . وقد يقتضى هذا القصور اقتصار عنوان الدراسة على : نموذج ايستون التحليل فى علم السياسة دراسة نقدية تحليلية وهذا يتطلب بالضرورة تخصيص جزء من المفاهيم الواسعة لاقتراب النظم فى فئاتها الأربع العامة التى رصدها « يونج » (وهى العوامل المنتظمة والوصفية ، التنظيم والصيانة ، الديناميات والتغير ، والتدهور والانحيار) لا سيما وان هناك امكانات لتطويره فى ظل التحولات المذهلة فى ميدان اقترابات النظم وتطبيقاته فى العلم الاجتماعى مما جعل القول بأن نماذج التحليل النسقى محافظة قول مرفوض تماما ، وهذا ينطبق فقط على نموذج ايستون (١٩٦٥) كما قد يكون مفيدا تناول أوجه الاتفاق والاختلاف بينه وبين رواد فى التحليل النظمى السياسى مثل سكوت وكابلان وروزكرنيس وغيرهم .

﴿٢﴾ استخدام اقتراب تحليل النظم في الدراسات السياسية في مصر :

الحق انها دراسة فدائية مقتحمة لوضوعها بجسارة تحسد عليها . حيث تناولت فيها الباحثة ما كان ينظر اليه على أنه « تابو » وهو أعمال الزملاء وفق اطار تقويمي يفترض انه موضوعي وهو الأمر الذي سنبحث في مدى صدقه مع أمور أخرى . ويفترض الجزء الأول من الدراسة مناقشة اقتراب النظم بصفة عامة ، ولكن هذا الافتراض لم يكن دقيقا تماما ، حيث لم يعنى هذا الجزء بتوضيح أسس ومفاهيم الاقتراب ومشتقاته وآلياته كما جاء فى مصادرنا الأساسية ، بل تم التعويل مباشرة على أربعة نماذج سياسية بطريقة غير متوازنة هى نماذج ايستون أيضا (النظام السياسى) وكابلان (للنظام الدولى) ومودلسكى وبرتشر (السياسة الخارجية) وقد تبين أن التركيز كان على ايستون وبرتشر بحكم أن معظم رسائل الماجستير والدكتوراه التى قومتها الدراسة فيما بعد ، ولم يتم الاشارة الى ذلك . والملفت ان الباحثة فاتتها الاشارة الى ان نموذج مودلسكى أسس على منهج وظيفى بنائى على نهج بارسونز . وعلى الرغم من ان هذه الملاحظات لا تقلل من قيمة هذا الجزء الا ان تجاهله لأساسيات الاقتراب قد قاد الدراسة الى تناول عام للنماذج السياسية ، كما ان المراجع كانت قبل عام ١٩٨٠ - باستثناء مرجع واحد فقط . أما الجزء أو القسم الثانى ، فقد كان من المتصور أن يركز على استخدام الاقتراب فى الأدبيات السياسية المصرية أو تلك المتصلة بمصر ، على ان الباحثة اقتصرت على رسائل الماجستير والدكتوراه فقط دون ابداء الأسباب ، وقد حرما هذا من اكتشاف استخدامات بارعة للاقتراب فى دراسات مثل دراسة جميل مطر وعلى الدين هلال : « النظام الاقليمى العربى » ، « العرب ومستقبل النظام العالمى » لعبد المنعم سعيد . وفى مجمل عرض الباحثة لحطتها المحكمة فى التقويم أوضحت تعريفات للمنهجية والاقتراب ولم توضح العلاقة بينها وامكانيات التداخل المحتمل ، كما لم تتعرض لمفاهيم ذات صلة وثيقة فى الموضوع كالطريقة والأجراء والتقنية . كما لم تحدد اجرائيا ماذا تعنى بلغة الاقتراب ولا مفاهيمه أى

مفاهيم تقصد ؟ وعلاقاته • وتجاهلت تقنياته • وفي مضمون التقويم جعلتنه نتساءل : « كيف يمكن الحكم على مدى نجاح أو فشل استخدام الاقتراب النظمي (ص ٢٠) ، كيف يمكن الحكم على مدى اتساع أو ضيق مشكلة بحثية وما معايير ذلك ؟ ، ما معايير الحكم على دقة ائتلاف أو عدم ائتلاف اقتراب النظم مع اقترابات أخرى كالاقتراب البنائي الوظيفي أو السلومي أو صنع القرار ٠٠٠ الخ (ص ٢١) ، هل يمكن لنا دراسة ظاهرة ما باستخدام اقتراب النظم دون فحص سياقها التاريخي (ص ٣٦) • هل عندما نطبق نموذج تحليل اجنبي بحذافيره نصبح قد التزمنا باستخدام اقتراب النظم ؟ (ص ٢٧) •

الأهم من هذا كله ان التقويم في تقديري كان يحتاج لمزيد من الموضوعية والايضاح والى معايير دقيقة وواسعة ومنظمة والأرجح عندي استخدام منهج تحليل المضمون لتعميقه وزيادة موضوعيته • على ان هذه الملاحظات لا تقلل على الاطلاق من القيمة العالمية لهذه الدراسة الجيدة والجريئة والجديدة في مجالها •

(٣) اقتراب التحليل النسقي واستخداماته في دراسات علم الاجتماع في مصر :

وهي دراسة جادة مختصرة ، ويحسب لهذه الدراسة انها رجعت الى المصادر الأولى في حركة النظم عند برتا لانفى مما مكنها من توضيح الأسس والمرتكزات الفلسفية الأساسية لها • ومن هنا جاء « انبهارها الشديد » باقتراب النظم وتقنياته والحماسة لتطبيقه • على ان هذا لا يمنع من الاشارة الى ملاحظات منها اغفال الدراسة للمفاهيم العلمية التي يأخذ بها الاقتراب وخصائصه وطبيعة النسق ، كما لم نجد اشارة واضحة الى تأريخ هذا المفهوم سواءا من وجهة نظر علم الاجتماع أو وجهة نظر العام الحديث ، بشكل يبرز امكاناته ، وهذا ما قاد الدراسة لشبه فهم بأن التحليل النسقي لا يختلف عن التحليل البنائي الوظيفي الا باستبدال البنائي بالنسقي على حد تعبير

جارسونز ، وهو الأمر الذي ينفيه رواد اقتراب الانساق وسبقت الإشارة إليه . ولعل هذا الفهم هو الذي قاد الدراسة الحالية لاختيار دراستين لاستخدام اقتراب النسق هما فى الأصل اقتراب نسق وظيفى . ومن المهم الإشارة الى وجود دراسات كاملة عن تطبيق هذا الاقتراب أيضا من المنظور الوظيفى (عن النسق العسكرى لأحمد ابراهيم ، ودراسة أخرى لمحمد عارف عن التحليل الوظيفى للنسق الاجرامى . وثمة ملاحظات شكلية تتصل بلغة الدراسة ذاتها ، مع الكشف عن التداخلات بين تحليل النظم وبحوث العمليات والتخطيط الشبكي ، ونفى امكانية التنبؤ بالاستشراف (علم المستقبل) ولعل هذه الملاحظات الشكلية لا تقلل من قيمة الورقة المعروضة ودقتها ومنطقها المتوازن فى العرض واضافاتها السخية فى المنهج والمعرفة .

الختام :

على الرغم من كل الدعاوى التى تقوم فى وجه اقتراب النظم والتى يمكن أن تضيف اليها الكثير ، كالا بهام فى المصطلحات ، وحمى النماذج ، وأخطاء التحليل ، وتفجر التوترات التنظيمية ، وتشويه أهدافنا الحقيقية ، واستعمال مدفع لقتل ذبابة ، والتهرب عن طريق الأرقام ، وقياس ما لا يقاس ، وعقدة الكفاية ٠٠٠ الخ ، الا اننا لا نستطيع أن ننكر الامكانيات التى يكشف عنها استخدام هذا الاقتراب الفعال على تزويدنا بالمفاهيم والأدوات التحليلية والتقنيات الادارية ، التى نستطيع عن طريق امتلاكها وتطبيقها ببصيرة وحذر ، أن نقدم تطورا حقيقيا لعلومنا الاجتماعية . وفى هذه الحدود يصبح من المهم الإشارة الى بعض السبل الكفيلة بترشيدها واستخدامنا لاقتراب النظم وتنشيطه :

- تدارس اقتراب النظم فى مصادره الأصلية واضافاته المتجددة دوماً وعدم التعديل على النقل الحرفى لنماذج منشقة .

- الحذر من تطبيق نماذج واجراءات النظم (الانساقى) بدون تعديل فى كل المسائل والميادين ، وعدم ارقامها فى كل الموضوعات بلا دراية أو حذر ، وان يكون العالم الاجتماعى واعيا بحدود ما تقدمه النماذج والاجراءات والطرق التى يستعبرونها ، ونسبية تطبيقها ، وجوانب القصور الذاتى بها . فان تطبيقها - قبل اجراء التعديلات - قد يتضمن قدرا من الحسارة .

- عدم الافراط الزائد فى استعمال الأساليب والصيغ الرياضية ولكن هذا لا ينفى أن هناك مواقف ومشكلات تطبيقية وعمية تتطلب استخدام اجراءات رياضية غاية فى التعقيد لذلك يحتاج العالم أو الباحث الاجتماعى الى التحقق من قصور مناهج النظم الكمية من أن تحل له المشكلات . وبنفس الدرجة من الأهمية يتوافر الاقتراب النظم عدد كبير من المناهج والتقنيات يمكن أن تساعد فى عمليات التنبؤ والتعامل مع المسائل المجهولة وغير المؤكدة ، والتى قد لا يتيسر تحديدها كميًا ، وتزداد الظواهر الذاتية فيها ، ذلك رغم اتسامها بالشكل النظمى وامكانية بحثها منطقيًا وتجريبيًا .

- تجنب الاستفراق المسبق الزائد فى النماذج والطرق والاجراءات والمصطلحات كل منها كهدف فى حد ذاته .

وبالنسبة للعالم الاجتماعى فان المبادئ والعمليات والبناء العقلى أو طريقة التفكير التى يستخدمها العاملون بأسلوب النظم فى انشطتهم العلمية والتطبيقية الامور الأكثر أهمية لهم . وينبغى أن تحرص على عدم التورط فى جدول معرفى ومناقشات طويلة لا طائل من ورائها وعليهم أن يبادروا الى تنفيذ طرق النظم فى مجالات عملهم تنفيذًا فعليًا .

- السعى نحو تقليل المقاومة الطبيعية نحو أفكار وتقنيات النظم والاستفادة من المعرفة النظمية المتراكمة مع تبسيطها ودراسة جوانب المقاومة واحتوائها .

- تنشيط واسراع حركة النقد والتقويم العلمى لاقترب النظم
وطرائقه بشكل منهجى فعال وعميق .

- قيام دعوة لدراسة وبحوث بينية نظمية Interdisciplinary Systems
بين التخصصات والفروع العلمية داخل عائلة العلم الاجتماعى أو العلم
الطبيعى أو بينهما معا ، ولعل دراسات علم المستقبل أحد الميادين المرشحة
لتجميع هذه الرؤى الابداعية الشمولية الجديدة .

